

## المحكمة الجنائية الدولية: صحيفة الوقائع 2

### مسألة التصديق

"إنني استحلّفكم انتم وزملائكم من النواب البرلمانيين في شتى أرجاء العالم أن تسرعوا بعملية التصديق على نظام روما الأساسي. فلا يجب أن تتوقف المسيرة حتى يوتّي ذلك الإنجاز الخارق ثماره في أقرب وقت ممكن."

كوفي عنان، أمين عام الأمم المتحدة في كلمة أمام البرلمان السويدي، 28 مايو/أيار 1999

على مدار أكثر من قرن من الزمان منذ انقضاء محاكمات نورمبرغ وطوكيو، أبدت بلدان العالم عجزاً شديداً عن أن تقدم إلى العدالة المسؤولين عن مصرع ملايين البشر من ضحايا لعمليات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وسوف يساعد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (النظام الأساسي) على حل هذه المشكلة بالنص على تأسيس محكمة جنائية دولية دائمة من أجل تقديم الجناة إلى العدالة ومن أجل توفير سبل انتصاف للضحايا عندما تعجز الدول عن إنصافهم أو لا تبدي رغبة في ذلك. وسوف يعتمد نجاح المحكمة في أداء مهمتها إلى حد بعيد على اتساع دائرة التصديق على النظام الأساسي.

### لماذا لا تترك المحاكمات إلى المحاكم في البلدان التي ارتكبت فيها الجرائم؟

ينبغي كقاعدة عامة إجراء المحاكمات في البلدان التي ارتكبت على أرضها الجرائم، بشرط ألا تكون محاكمات صورية أو حائرة أو يمكن أن تصدر حكماً بالإعدام على المتهم. والأرجح في أغلب الأحوال أن تشتد فعالية المحاكمة ويعظم وقعها حيثما جرت في المكان الذي تتوفر فيه معظم الأدلة ويقيم فيه المتهم ومعظم المحني عليهم والشهود وحيثما كان معظم المشاركون على دراية بنظام العدالة وباللغة المستخدمة في المحاكمة.

ولكن كثيراً ما تعذر إجراء محاكمات تتفق مع هذه المعايير في البلدان التي ارتكبت فيها الجرائم لأسباب، منها أن التشريع الوطني قد لا يجرم تلك الأفعال أو أن النظام القضائي قد ائمار. وقد لا يكون لدى البلد الموارد اللازمة لإجراء هذه المحاكمات أو لتوفير الأمن للمشتبه فيهم أو الضحايا أو الشهود أو غيرهم من المشاركين في وقائع المحاكمة. وقد لا تكون لدى أجهزة الادعاء العام رغبة سياسية في فتح باب التحقيق. أو قد تعجز عن إجراء

التحقيقات أو محاكمة مرتكبي هذه الجرائم بفعل تدخل السلطات التنفيذية التي قد تكون ضالعة في تلك الجرائم، أو بسبب وجود مراسيم عفو عام أو خاص أو تدابير مماثلة للإفلات من العقاب.

### وماذا عن ممارسة الولاية القضائية العالمية، كما هو الحال في قضية بينوشيه؟

إن القانون الدولي يخول السلطة للمحاكم في جميع البلدان لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب أياً كان المكان الذي ارتكبت فيه، ويعتبر ذلك واجباً عليها. وممارسة المحاكم الوطنية لهذه الولاية العالمية بالغة النفع عندما يزور المشتبه فيهم بلدانهم أو يلتمسون اللجوء هناك أو عندما تسلم الدولة التي ارتكبت فيها الجرائم المشتبه فيهم. كما أن الولاية العالمية ستساعد على سد الثغرة التي تعترى النظام الأساسي الذي لا يسمح بمحاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في أراضي الدول التي لم تصدق على النظام الأساسي. ولكن عدد الحالات من هذا القبيل سوف يظل محدوداً في المستقبل المنظور.

### لماذا لا يُكتفى بإنشاء محاكم جنائية دولية مخصصة عند الحاجة؟

إن مجلس الأمن لم ينشئ على مدار أكثر من نصف قرن منذ محاكمات نورمبرغ وطوكيو سوى محكمتين جنائيتين دوليتين مخصصتي. ورغم أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ليوغوسلافيا المنشأة في عام 1993 والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا المنشأة في عام 1994 قد مارستا دوراً فعالاً في محاكمة الأشخاص الذين وجه إليهم الاتهام علانية ومتابعة قضاياهم والقبض عليهم، لكن جهودهما مقصورة على الجرائم التي ارتكبت في هاتين المنطقتين المحددتين وخلال فترتين زمنيتين معينتين. وقد عجز مجلس الأمن عن أن يؤسس محكمة جنائية مماثلة مختصة بالحالات الخطيرة الأخرى مثل كامبوديا وشيشنيا وتيمور الشرقية وغواتيمالا والعراق وليبيريا وسيراليون والصومال. وهذا التقاعس راجع في جانب منه إلى تكلفة إنشاء مؤسسات جديدة وفي جانب آخر إلى افتقار الإرادة السياسية.

### ما الفائدة إذن من وجود محكمة جنائية دولية دائمة؟

إن وجود محكمة جنائية دولية سوف يمكنها من أن تمارس العمل حينما تعجز المحاكم في الدول التي ارتكبت الجرائم على أرضها أو يد أحد رعاياها عن محاكمة المتهمين أو حينما لا تبدي رغبة في ذلك. ولما كان من سلطة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يجري التحقيق، بشرط موافقة الهيئة القضائية للمحكمة، بناءً على المعلومات التي يحصل عليها من أي مصدر، بما في ذلك الضحايا وأسرهم والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، مثل الأمم المتحدة، والدول، فلن يكون نشاط المدعي العام معتمداً على الحالات التي يجيلها إليه مجلس الأمن. كما أن المحكمة الجنائية الدولية سوف تتحدث بلسان المجتمع الدولي بنبرة أقوى من المحاكم الوطنية. وقد صوت ثلثا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً على اعتماد النظام الأساسي في روما في عام 1998، ومن المرجح أن دولاً كثيرة أخرى سوف توقع على النظام الأساسي في المستقبل.

### لماذا تستحق المحكمة الجنائية الدولية تكلفتها؟

رغم أن الميزانية السنوية للمحاكمة الجنائية الدولية قد تصل إلى مائة مليون دولار، لكن هذه التكلفة صغيرة بالمقارنة بالمبالغ التي تنفقها الدول الآن على التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم العادية في شتى أرجاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن الدور الذي ستلعبه في قمع جرائم من قبيل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب سوف يساعد على توفير نفقات التحقيق في تلك الجرائم ومن ثم، فسوف تغطي فوائدها تكاليفها مرات ومرات.

### ما ضمانات عدم إجراء التحقيقات والمحاكمات بناءً على بواعث سياسية؟

يحتوي النظام الأساسي على الكثير من الضمانات التي تكفل إجراء التحقيقات والمحاكمات لأغراض العدالة وحدها وليس السياسة. ورغم أن لمجلس الأمن والدول الحق في إحالة حالات إلى المدعي العام للمحكمة، لكن المدعي العام هو الذي يقرر ما إذا كان سيطلب الإذن ببدء التحقيق في الوقائع أم لا. وعلاوة على ذلك، فلن يكون المدعي العام معتمداً على الحالات المحالة من مجلس الأمن أو الدول، بل سيكون بوسعه أن يبدأ التحقيق بناءً على المعلومات التي يحصل عليها من أي مصدر. ويشترط في المدعي العام أن يكون على درجة رفيعة من السمو الأخلاقي والكفاءة المهنية والتمرس العملي في مجال الملاحقة القضائية والمحاكمات الجنائية. والمدعي العام مطالب بأن يؤدي وظيفته في إطار من الاستقلالية. ويجب أن يطلب المدعي العام الإذن من الدائرة الابتدائية لكي يبدأ التحقيق ولكي يقيم الدعوى، ويمكن للدول أن تطعن في هذه الطلبات.

### وثيقة من إصدارات مشروع العدالة الدولية